

نظرة تقييمية لنظام ل. م. د في الجزائر

أ. عبد الوهاب بلواضح جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. مصباح جلاب جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

لقد جاء نظام "ل.م.د" كتتويج للإصلاحات التي عرفتھا الجامعة الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بغية تصحيح الإختلالات التي كانت تعيشھا جامعاتنا. غير أنه بالرغم من الإمتيازات التي حققتها هذه الإصلاحات إلا أنها واجهت جملة من الإنتقادات هنا وهناك. ولقد جاءت هذه الورقة البحثية لاستعراض أهم الإمتيازات التي حظي بها هذا النظام وكذا بعض الإنتقادات الموجهة إليه، بغية تفاديها في المستقبل والوصول إلى جامعة جزائرية رائدة.

الكلمات المفتاحية: نظام "ل.م.د"، مميزاتة، الإنتقادات الموجهة إليه

مقدمة:

تعد الجامعات المحرك الأساسي للتنمية في أي بلد، إذ بدونها يصعب إحداث أي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي، هذا ما جعل الأمم الواعية تسعى إلى تطوير التعليم وجعله محور اهتماماتها، وقد عرفت سياسة التعليم العالي في الجزائر عدّة منعطفات ومنعرجات تتأرجح بين الإصلاح والتطوير، تبعا للمتطلبات الجديدة التي يفرضها التغيير و التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي. إذ عرف نظام التعليم في الجزائر تغييرا جذريًا، حيث بدأ تطبيق نظام "ل.م.د" في الجامعة كبديل عن النظام الكلاسيكي منذ سنة 2004، كاستراتيجية إصلاحية جديدة، أنتجتھا ظروف داخلية و ظروف خارجية أفرزتها العولمة بكل تداعياتھا، إذ يمكن اعتباره نظام عالمي جديد في ميدان التعليم العالي، وهو نظام تم تطبيقه في أوروبا و في الكثير من الدول الأخرى. و بما أن التقييم عملية ضرورية تتمكن من خلالها معرفة نقاط القوة و الضعف لكل برنامج أو إصلاح جديد، فقد جاءت هذه الورقة البحثية لاستعراض أهم المميزات التي يتصف بها هذا النظام الجديد وكذا التعرف على أهم السلبيات و الإنتقادات الموجهة إليه.

1-أسباب اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي "ل.م.د" :

إن اختيار الجزائر لهذا النظام جاء بعد معاينة و تشخيص معمق لمنظومة التكوين العالي 1 ويمكن إرجاع الأسباب التي أدت إلى اعتماد الجزائر نظام "ل.م.د" إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية نذكرها فيما يلي:

1-1-الأسباب الداخلية لتبني نظام "ل.م.د" في الجزائر:

على اعتبار أن عملية إصلاح التعليم العالي باتت ضرورة لا مفر منها، لتحسين منظومة التعليم العالي، وبالتالي هناك أسباب داخلية أدت بالجزائر إلى تبني نظام "ل.م.د" وتمثل فيما يلي:

- عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الإستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطوير غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات.

- الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين من النواحي الإدارية والتربوية والعلمية، وهذا ما انعكس على مستوى الطالب بصفة خاصة.

- عزلة الجامعة الجزائرية على محيطها الخارجي وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.

-وجود بون واسع بين الجامعة الجزائرية و الواقع على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا نتيجة اختلال هيكلية تراكم عبر السنين.

-عدم قدرة التكوين العالي على الإستجابة بفعالية إلى التحديات التي فرضها التطور المتسارع وغير

المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عوامة الإقتصاد والإتصال 3.

-مشكلة بطالة الخريجين في المجتمع الجزائري وهذا بسبب ضعف مؤسسات التعليم العالي على تطوير مدخلاتها وأيضاً انعدام المؤسسات الإقتصادية لاحتواء هؤلاء الخريجين.

-وجود هوة بين الجامعة الجزائرية والواقع على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا نتيجة لاختلال هيكلية

- الإفتقار إلى هدف ثابت للتطوير المستمر في الإدارة الجامعية وهذا يرجع إلى جمود القوانين وعدم مرونتها في الجزائر بما يخدم مصالح المجتمع .

- كثرة الوحدات المدرسة مع خلوها من أهداف توظيفية خاصة .

- تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية .

- التركيز على الخريجين من حيث العدد وليس النوعية أو المواصفات ومدى توافقتها مع احتياجات السوق، ما انعكس على الواقع المجتمعي .
 - انخفاض القيمة المعنوية والتبادلية للشهادات، ومن ثمة صعوبة دخول الطالب الجزائري إلى مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرين .
 - غياب الطالب الجامعي الجزائري المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية .
 - التخصصات العلمية في مختلف الجامعات ،لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
 - البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي مما أدى إلى انعدام مصداقية وفعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
 - قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية وعدم مواكبتها للتغيرات الجديدة.
 - الطريقة التلقينية المتبعة ما جعل الطالب الجزائري يفقد روح المبادرة والإبداع للمساهمة في إنتاج المعرفة.
 - قلة التدريب الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة.
 - تزايد القناعة لدى المسؤولين الجزائريين بأن النجاح الإقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد.
 - كل هذه الأسباب جعلت النظام الكلاسيكي في الجامعة الجزائرية غير قادر على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتطور التكنولوجي.
- 1-2- الأسباب الخارجية لتبني نظام "ل.م.د" في الجزائر:**
- بما أن إصلاح التعليم العالي أصبح سياسة دولة لتطوير نظام التعليم العالي من أجل مواكبته للمستجدات الخارجية لهذا باشرت الجزائر بإصلاحه نتيجة عوامل خارجية تمثلت في:
- طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين الجزائر والدول القريبة منها فرنسا بصفة خاصة والدول الأوربية بصفة عامة.
 - ظهور التعليم الإلكتروني وهو نوع جديد من الثقافة هي "الثقافة الرقمية، التي تركز على معالجة المعرفة وتساعد الطالب على أن يكون محور عملية التعليم وليس الأستاذ.
 - الانفجار العلمي والتكنولوجي، وما تبعه من تغيرات اقتصادية وضغوط اجتماعية.
 - التطورات المتواصلة لاحتياجات سوق العمل ما أرغم مؤسسات التعليم العالي على استخدام أساليب تكوين جديدة تسير المحيط الجديد.

- تسارع الاكتشافات العلمية والتقنية في العلوم المختلفة والاحتياج لمزيد من الربط بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع.
- ظهور ما عرف بالجامعة المفتوحة التي أمنت مرونة التعليم العالي ما استلزم أشكالا تنظيمية في الكليات والمعاهد وإصلاحات جديدة وأساليب عمل مختلفة.
- ظهور ما يسمى بعالمية التعليم كنتاج للعوامة، وهذا ما يفرض نمطا معيناً للتعليم العالي واتباع أساليب واستراتيجيات وفق منظور العوامة.
- عقد الكثير من دول العالم اتفاقيات التجارة العالمية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي، وبالتالي على الجزائر أن تكون ضمن الدول الموقعة لهذه الاتفاقيات.4

2- لمحة عن الإصلاح الجامعي الجديد "ل.م.د" :

يعرف نظام "ل.م.د" على أنه نظام للتكوين العالي قائم على ثلاثة مسارات رئيسية ليسانس ثلاث سنوات (سنة سداسيات)، ماستر (أربع سداسيات)، دكتوراه (سنة سداسيات)، إذ يهدف هذا النظام الجديد إحداث تعديلات هيكلية في التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية، كما يرمي أيضا إلى تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فاعلية، ومن جهة أخرى يعطي للطلاب فرصة لتكوين نفسه بإشراكه في العملية التكوينية التي تضمن التقييم الأمثل والأحسن.

3- أهداف نظام "ل.م.د" :

يقوم نظام "ل.م.د" على مجموعة من الأهداف تعمل الجامعات التي تبنت هذه النظام على تحقيقها، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف فيما يلي :

- نظام "ل.م.د" يهدف إلى إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الإنشغالات الوطنية والعالمية وعلى المستوى الإقتصادي العلمي الثقافي والإجتماعي. - ترقية
- استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم المستمر لها ولبرامجها .
- إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية، من خلال مراجعة البرامج وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين .

- الإهتمام والتركيز على المخرجات الجامعية وفق متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال التعاون مع الشركاء الإجتماعيين و الإقتصاديين للجامعة في إطار دعم الخطط التنموية الوطنية.
 - إتاحة فرص للجامعة للإنتفاع على الفضاء العالمي، من أجل تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.
 - تشجيع وتنويع التعاون الدولي في المجالات البيداغوجية أو التقنية .
 - تسهيل معادلة الشهادات من أجل تيسير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه
 - التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجي للطلبة .
 - تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية.5
- كما يسعى نظام ل.م.د إلى تحقيق ما يلي :
- السعي إلى تحقيق الجودة و النوعية في التكوين:
- وهذا من خلال التحدد في محتويات البرامج التكوينية وفق التطورات و التحدد التكنولوجي ، و كذلك تقوية و تعزيز استعمال التكنولوجيات و وسائل الإعلام و الاتصال أيضا من خلال التحدد البيداغوجي في مناهج التعليم مثل : التقليل من مدة التكوين ، تغيير الشهادات الممنوحة ، ظهور فروع و تخصصات جديدة ، الإعتماد على مبدأ الأرصدة ... الخ. و إن تحقيق هذه التغيرات في التعليم العالي الجزائري سوف يحسن من مروية التكوين بالجامعة الجزائرية. -ترقية الحركة التمهينية في التكوين:
- بفتح قنوات الاتصال بين الجامعة و المحيط إذ تحاول الجامعة الجزائرية جاهدة إلى تحقيق متطلبات المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية و هذا من خلال توفير يد عاملة مدربة و مؤهلة, و بالتالي تحقيق الكفاءة المهنية عن طريق جعل محتوى البرامج التكوينية ناتجة من احتياجات إن التكوين يجب أن يأخذ CNRES مؤسسات المجتمع المختلفة ، كما جاء في اقتراحات 2001 أحد مراجعه أو بالأحرى من أهم المراجع الأساسية التي تؤخذ في الحسبان هي طلب السوق ، و عليه ينبغي أن يحدد محتوى البرامج و المراجع انطلاقا من ميكانيزمات تستلزم مساهمة عميقة للشركاء المستعملين و الأطارات المهنية و للتأكد من أن الكفاءات و برامج التكوين مطابقة و ذات نوعية ينبغي إشراك من هم على دراية بالواقع اليومي للحياة المهنية و كذلك عن طريق خلق فرص العمل للخريج الجامعي. كذلك يهدف نظام LMD في الجامعة إلى : - إضافة الصبغة العالمية للتعليم العالي بالجزائر و ذلك عن طريق تشجيع التعاون الدولي بين الجامعة الجزائرية و الجامعات الأجنبية بإنشاء مخابر مشتركة بين الطرفين و كذلك من خلال الإعتراف المتبادل بين الشهادات المقدمة.
- تسهيل الحركة الطلابية بين مختلف الجامعات الوطنية و الدولية.

- كما يهدف إلى ترقية القيم العالمية: و التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة تلك المتعلقة بمفاهيم التسامح، و احترام الآخر، السلام... الخ.6

4- تقييم سياسة نظام "ل.م.د" في الجزائر:

يعتبر تقييم نظام "ل.م.د" من خلال معرفة نقاط قوة وضعف أداء المؤسسات الجامعية والمناهج التعليمية، وقياس كفاءة هيئة التدريس بتحديد نقاط القوة في هذا النظام وتعزيزها، ومعرفة نقاط الضعف لمعالجتها واستدراكها، وهذا بهدف الوصول إلى مستوى تعليمي ذو نوعية عالية وجودة متميزة.

4-1- امتيازات نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية:

تمثل امتيازات نظام "ل.م.د" في النقاط الآتية:

- يسمح نظام "ل.م.د" للطالب من اكتساب المعارف و تعميقها و تنويعها في اختصاصات مختلفة ، كذاك توجيه الطالب حسب قدراته واحترام رغباته، بتحضيره إما للتكوين في الطور الثاني و إما للإلتحاق بعالم الشغل. إضافة إلى أن نظام "ل.م.د" يسمح للطلبة بالانتقال من تخصص لآخر في الجامعة، وإتاحة المجال لهم لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي. كما مكن هذا النظام من توحيد الشهادات وتسهيل انتقال الطلبة بين المسارات والتخصصات والإعتراف بالشهادات عالميا.

التكوين في مدة زمنية ملائمة بالنسبة للطالب وأقل تكلفة بالنسبة للمؤسسة الجامعية. إذ يسمح للطالب بالحصول على الشهادة في سن مبكرة وهذا ما يفتح له المجال للبحث عن العمل، وبالنسبة للذكور يتمكنون من أداء الخدمة الوطنية التي تشكل لهم عائقا في التوظيف. أما بالنسبة للتكاليف فتخصص أعباءها على المؤسسة الجامعية لأن المدة الدراسية فيها أقل من النظام السابق.

- مكن نظام "ل.م.د" في هيكلته الجديدة (ليسانس - ماستر - دكتوراه) من إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وافية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وهذا ما يسمح بتبادل الخبرات والمعلومات. من أجل تحقيق الجودة والنوعية لتخريج الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف الميادين، لتلبية احتياجات المجتمع. كما ساعد هذا النظام على زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لدى جميع الإداريين والأساتذة في الجامعة الجزائرية. - ربط الأطر النظرية التي تقدم وفق المناهج التعليمية بالممارسة التطبيقية الفعلية، وهذه النقطة الإيجابية في نظام

"ل.م.د" أنه يرتبط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حتى يكون العمل أكثر مصداقية وأقرب على الواقع الاجتماعي ويعالج مشاكله ويضع حلول لها إن أمكن. إضافة إلى تعزيز قيم العمل الجماعي أو ما يسمى بفرق العمل.7

4-2- سليات نظام "ل.م.د" و الإنتقادات الموجهة إليه في الجامعة الجزائرية:

إن ما يحمله هذا البرنامج النوعي من حزمة المزايا المتعددة، جعلت من تطبيقه أمرا عسيرا، ولد نقاشا محتدما بين فئات المجتمع، سواء حول هوية نظام "ل.م.د"، أو حول مدى نجاعته في مجتمع كمجتمع الجزائر، فرأى بعض المعارضين لهذا النظام، أن الشهادة التي يمنحها تمس بالخاصية الوطنية، الذي يظهر في ترك الحرية الكاملة للمؤسسات الجامعية في تحديد مجال التكوين والشهادات المرفقة، بحيث أن صياغة برامج التكوين والحجم الساعي له تعتبر من صلاحيات المؤسسات الجامعية.8

كما يقضي نظام "ل.م.د" في الواقع بأن يغادر معظم الطلبة الجامعة بعد نيلهم "ال" من "ال.م.د." (أي ليسانس 3 سنوات)، ويتجهون إلى سوق العمل. والمشكل عندنا أن سوق العمل كاسدة مقارنة بعدد الطلبة الحاصلين على الليسانس. وهو ما جعلهم يحتجون ويطالبون، على الأقل، بمتابعة دراستهم العليا رغم أن مستوى العموم منهم لا يسمح بذلك. تلك الضغوط جعلت الوزارة الوصية تستجيب وتسمح لأغلبهم بالتسجيل في الماستر، ويتخرجون منه بمستوى ضعيف.. ولا يجدون وظيفة في السوق لشحّ مناصبه، إلا القليل منهم، ونلاحظ أن شغور المناصب في وزارة التربية خلال السنوات الأخيرة يقلل من حدة هذه الأزمة. فصار المطلب الآن فتح الدكتوراه لعدد أكبر من الطلبة.9

إن الجامعة الجزائرية أصبحت تعاني من عدة نقائص ساهمت في انخفاض مستوى التعليم، أهم هذه النقائص سوء التسيير، تزايد عدد الطلبة، نقص المرافق و المؤطرين، نقص التوظيف بالنسبة للمتخرجين الجامعيين الجدد طلبة نظام "ل.م.د" مقارنة بطلاب النظام الكلاسيكي، كما تعاني أغلب الجامعات من احتجاجات الطلبة شبه المستمرة بسبب نقص المناصب المفتوحة في الماستر مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين الحاملين لشهادة الليسانس في نظام "ل.م.د". 10

-عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام "ل.م.د" على اعتبار أن كل سنة جامعية هناك تسيير جديد وقوانين جديدة، وهذا وإن دل على شيء إنما يدل على عدم الإستيعاب والفهم الجيد والواضح لهذا النظام، وبالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الأولى وهذا أيضا ينعكس على المناهج التعليمية من خلال كثرة المقاييس المدروسة

في مقابل الوقت وعدم الإستيعاب الجيد والتحصيل العلمي والنوعي من طرف الطالب.

- كثرة المبالغ المالية، إذ يتطلب هذا النظام مبالغ مالية كبيرة من أجل استغلالها للخرجات العلمية للطلبة، والتربصات العلمية بالنسبة للأساتذة من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في هذا النظام ومسايرة التطورات العلمية الجديدة على مستوى الجامعات.

- تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية والرشادة وهذا ما نلاحظه في الجامعة الجزائرية من خلال المبالغة في المنشآت والمباني، والمدرجات، وأيضا قاعات الأنترنت ... الخ

- افتقار أغلب الجامعات الجزائرية إلى مخابر البحث، والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

- عدم تمكن طلبة الجامعات الجزائرية من الإستعمال الجيد لخدمات الإعلام الآلي، في حين أن نظام "ل.م.د" يفترض أن لكل طالب جامعي جهاز إعلام آلي، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، وهذا ينعدم في الجامعة الجزائرية، ما أدى إلى عجز الطالب على مواكبة المناهج التعليمية وبقي حبيس الطريقة التقليدية التي لا تواكب النظام الجديد.

- انعدام العقود مع الشريك الإقتصادي، ونقص الخرجات والتربصات العلمية، حتى وإن وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب. كما أن هناك نقص في الأساتذة المختصين في نظام "ل.م.د"، وهذا يؤثر على التكوين النوعي للطلبة، إضافة إلى عدم مطابقة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.

- عجز خريجي الجامعات الجزائرية عن الحصول على عمل في مجال دراستهم وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام "ل.م.د" لا تواكب الواقع العملي والإجتماعي الجزائري.

رغم إيجابيات نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية، وما حققه على مستوى المناهج والأساليب التعليمية، إلا أن هناك سلبيات لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها إذ لا بد من معالجتها، وهذا ما يحدث في كل دخول جامعي حيث يكون فيه تعديلات وتحسينات سواء في طرق التدريس أو على مستوى المقاييس المعمول بها في كل تخصص علمي، وأيضا حتى على مستوى الخبرة والكفاءة بالنسبة لهيئة التدريس لتحسين أدائها وهذا كله من أجل الوصول إلى هدف واحد وهو الجودة والتميز في مستوى التعليم العالي، وتخريج الكوادر البشرية التي تساهم في تحقيق التنمية 11.

خاتمة:

تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى أسباب اختيار الجزائر لنظام التعليم العالي "ل.م.د" والتي تعزى لعوامل داخلية و أخرى خارجية، كما تم إعطاء لمحة عن الإصلاح الجامعي الجديد وكذا الأهداف التي يرمي إليها، وفي الأخير حاولنا إجراء نظرة تقييمية لهذا النظام، وذلك من خلال إبراز أهم مميزاته والإيجابيات التي يحظى بها وكذا السلبيات وبعض الإنتقادات الموجهة إلى هذا الأخير، ألا وهط نظام "ل.م.د".

-الإقتراحات والتوصيات:

ومن أهم الإقتراحات التي نقدمها للمساهمة في ترقية الجامعة الجزائرية ما يلي :

- مواصلة دعم هذا الإصلاح لإزالة كل سوء الفهم.
- تحسين و تطوير الإعلام حول هذا النظام.
- إقامة حكم راشد من أجل التجدد البيداغوجي و ضمان جودة التكوين ومقارنة المؤسسات فيما بينها.
- وضع أسس هيكلية للتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية.
- خلق وتعزيز الجهات المكلفة بالدورات التكوينية لضمان التأطير ولزيادة تكوين الأستاذ في نظام " ل م د " - ضرورة تدعيم العلاقة بين منظومة التعليم العالي و المحيط الخارجي.
- تكثيف البحوث و الدراسات حول التكوين الجامعي و دراسة مؤشراتها و معاييرها ومدى تطابق و توافر هذه الأخيرة في جامعاتنا ،مع الأخذ بنتائج هذه الأبحاث في سبيل إصلاح وتحسين نوعية التكوين الجامعي.
- ضرورة إجراء التربصات الميدانية لأنها طريقة مهمة وفعالة في العملية التكوينية ،وتتميز باستخدام مبدأ التعلم عن طريق الممارسة الفعلية لأن ذلك يساهم في سد الثغرات في مجال تطبيقها في الواقع.
- الاهتمام بالتكوين المستمر للمكون ليكون قادرا على توجيه أهداف النظام التعليمي و فلسفته في اتجاه تكوين العقلية المستقبلية المبدعة و التزويد بالمهارات و المعارف التي تمكن من التعاطي مع مشكلات المستقبل.

المراجع:

- 1- شبايكي سعدان(2011)، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05 ، ص 10
- 2- حامدي صورية:(2015) ،واقع إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014 ، مذكرة

- مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 49.
- 3- شبايكي سعدان: (2011)، الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لنظام التعليم العالي (ل.م.د)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05 ، ص 10
- 4- حامدي صورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-52.
- 5- مبروك كاهي: (2016)، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد 15، ص ص 692-693
- 6- معارشة دليلة: (2012)، نظام LMD وضرورة إعداد عضو هيئة التدريس وقفة لضمان نجاحه في الجامعة الجزائرية ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد 16.
- 7- حامدي صورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.
- 8- مونس بحضرة: (2012)، نظام ل.م.د و إمكانياته المعرفية، ورقة مقدمة للملتقى الوطني آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر ، ص ص 54-55.
- 9- <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/268561.html>
- 10- حليلة قادري ،بن نابي نصيرة: (2017) ، إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د في ضوء المرافقة البيداغوجية للطلاب الجامعي، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 32، ص 360.
- 11- حامدي صورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.